الصباح الاقتصادية
12
العدد 2105 - السنة السابعة
الإثنين 18 جمادى الأولى 1436 - الموافق 9 مارس 2015
Monday 9 March 2015 - No.2105 - 7th Year

حتى تستعيد مكانتها وريادتها المالية وتلحق بالركب العالمي

المدعج : ازدهار الكويت غاية إستراتيجية لكل مسؤولي الحكومة

المشاركون في مؤتمر مستقبل السوق المالي

عبدالمحسن المدعج

جانب من الحضور «تصوير: صالح محمد»

- الشلال : سوق الأوراق المالية يعد ضلعاً مهماً للاقتصاد الوطني في مرحلته الجديدة
- البورصة هي نواة قياس الأداء وتمنح المراقبين من الخارج الانطباع عن واقع الاقتصاد
- معرفي: الهيئة تبنت إستراتيجية لتمكين أنشطة الأوراق المالية لتتماشى مع المعايير الدولية
- يتم حالياً دراسة الخيارات والنماذج المتاحة بشأن إعادة تشكيل وبناء نماذج السوق بأكمله

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج ان الاقتصاد الكويتي أمام مفترق طرق وان ازدهار الكويت اقتصاديا ونماءها هو غاية استراتيجية لكل مسؤولي الحكومة حتى تستعيد الكويت مكانتها وريادتها المالية وتلحق بالركب العالمي وصولا إلى مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

جاء ذلك في كلمة للوزير المدعج القاها نيابة عنه وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد فواز الشلال في افتتاح مؤتمر «مستقبل السوق المالي الكويتي وآفاق تطوير البورصة» أمس تحت عنوان «الطريق إلى المركز المالي».

واوضح الشلال ان سوق الكويت للأوراق المالية يعد ضلعا مهما للاقتصاد الوطني ومستقبل السوق المالي عموما مؤكدا ان البورصة هي النواة الاساسية التي تقيس وتعكس اداء الاقتصاد وتمنح المراقبين من الخارج الانطباع عن واقع الاقتصاد.

وشدد على ان الحكومة بقع عليها الجانب الأكبر في قيادة المبادرة ويمكن القول ان مسؤولية الاقتصاد مسؤولية وطنية تقع على عاتق جميع الجهات الرسمية والقطاع الخاص موضحا ان المكانة التنافسية للاقتصاد الكويتي «تتطلب إرادة ونهج تغيير يحول التطلعات إلى حقيقة على ارض الواقع».

واضاف «اننا امام مرحلة جديدة بكل مكوناتها في مسيرة الاقتصاد الوطني وذلك بعد صدور قانون التجارة الجديد وقانون هيئة أسواق المال والذي يخضع للتعديل بعد تجربة قصيرة تجاوبا مع دعوات القطاع الخاص ولتحقيق بعض الاهداف البناءة».

واشار إلى «اننا امام عهد جديد لسوق المال في الدولة يقوم على اساس منظومة تشريعية ورقابية فعالة تمهد الطريق لوضع السوق في مصاف الاسواق المتطورة حيث تحتاج إلى خطوات تنفيذية وعملية تحديث الادوات وتطوير الواقع الحالي للسوق».

ولفت الى ان المؤتمر فرصة للمستثمرين وأهل الاختصاص للتشاور وبلورة التحديات وتحديد الأولويات وصياغة الرؤية المستقبلية للوصول الى افكار وحلول لتطوير القطاع المالي الكويتي لاسيما أن البيئة الاستثمارية في الكويت قابلة لمواكبة التطورات العالمية.

وقال «قد ينقصنا اعادة تنظيم وترتيب الأولويات والبدء في خطوات جادة نحو استعادة الريادة في العمل المالي حيث ان السوق الكويتي مر بمراحل تطويرية عديدة على المستويين التنظيمي والرقابي ولكنها حتى الان دون الطموح وغير كافية لبناء سوق مالي متكامل».

وشدد الشلال على قدرة الاطراف المعنية على التعاون لتاسيس سوق مالي وبورصة إقليمية تكون حجر زاوية وركيزة اساسية لسوق مال قادر على تحقيق تطلعات قطاع الاستثمار وارساء دعائم قوية وراسخة لاقتصاد قائم على بنية تحتية تشريعية وتنظيمية.

وذكر ان هناك ستة محاور اساسية تعد من اولويات المرحلة المقبلة في مقدمتها العمل على استعادة ثقة المستثمرين في السوق وتشجيع الاستثمار وتنمية رأس المال عبر تحقيق افضل ممارسة رقابية وتشجيع الابداع والابتكار لدى شركات الاستثمار عبر اطلاق ادوات مالية تعزز تنافسية السوق.

واضاف ان من المحاور تفعيل الاجراءات التشريعية والرقابية وتوفير المعلومات ووضع خارطة طريق للمستثمرين ومديري الاستثمار وتحسين ورفع مستوى كفاءة وفاعلية السوق وجعله اكثر جاذبية للمستثمرين وأخيرا معالجة التراكمات والتركة الثقيلة التي افرزتها التجارب السابقة.

واشار الى ان الاصلح لم يعد خيارا بل هو أمر مستحق حيث سيتم العمل على تنفيذه من خلال عدة محاور في خطوات متوازية للوصول إلى استعادة السوق لمكانته التي يستحقها.

من جانبه قال مدير إدارة التوعية في (هيئة أسواق المال) احمد معرفي ان «للبورصة دورا استثنائيا في واقعنا الاقتصادي» جعل منها موضع اهتمام مبينا أن الهيئة تبنت توجهات استراتيجية لتمكين أنشطة الأوراق المالية من امتلاك المقومات المطلوبة لتتماشى مع المعايير الدولية.

واضاف معرفي الذي مثل هيئة أسواق المال في المؤتمر أن الهيئة تسعى للوصول الى بيئة استثمارية جاذبة تمتلك مقومات العدالة والكفاءة والتنافسية المطلوبة.

واستعرض التوجهات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال على صعيد تطوير سوق الأوراق المالية في خطوطها العامة التشريعية والتنظيمية والفنية مشيرا الى ان الهيئة تركز على تطوير الإطار التنظيمي حيث عملت على مواكبة المعايير الدولية وقامت بتطوير الأنظمة واللوائح وفقا لمبادئ المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية ومواكبة مبادئ تنظيم الاوراق المالية المعتمدة من مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي.

وذكر ان الهيئة عملت ايضا على تخصيص السوق عبر انشاء شركة البورصة وتعيين مجلس ادارتها وتطبيق النظام الجديد للتداول بالتعاون مع «ناسداك أومكس» مشيرا الى انه يتم حاليا دراسة الخيارات والنماذج المتاحة بشأن إعادة تشكيل وبناء نماذج السوق بأكمله بما فيها نماذج ما قبل التداول وبعده.

ولفت معرفي إلى قيام الهيئة في ذات السياق باصدار قواعد الحوكمة والتي تتم حاليا إجراءات مراجعتها لمعرفة إمكانية تطويرها وتطبيقها على مراحل ان لزم الامر حيث كان التوجه الى تأجيل الموعد النهائي لتطبيقها حتى منتصف العام المقبل.

وأشار الى ان الهيئة تسعى إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح لاشراك مختلف الاطراف ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار حيث تعقد اجتماعات مع تلك الاطراف لبيان رؤية الهيئة بشأن مختلف توجهاتها الحالية والمستقبلية حيث تأخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار.

واكد ان استكمال اجراءات الهيئة سيساعد بعد اكتمال اجراءات خصخصة السوق على توفير مناخ استثماري في اسواق المال المحلية تحكمه اسس العدالة والشفافية وتقل فيه المخاطر النمطية وتتوافق انظمته ولوائحه مع افضل الممارسات الدولية.

خبيران اقتصاديان يدعوان إلى الأخذ بآراء المتداولين والمساهمين في تطوير السوق

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

- الدليمي : نحن بحاجة ماسة إلى قرار سياسي من الحكومة ومجلس الأمة بوضع البورصة والاقتصاد في الأولوية
- الملا : التنسيق بين كل مكونات الاقتصاد الوطني للخروج بقوانين وتشريعات فعالة وتفادي تعارض المصالح

البورصة تواصل تراجعها

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية "البورصة" تداولاته أمس على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 25,39 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6513,9 نقطة و5,53 نقطة للوزني و19,31 نقطة ل"كويت 15".

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 14,5 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 82,3 مليون سهم تمت عبر 3074 صفقة.

وكانت أسهم شركات "م الاعمال" و"التخصيص" و"قيفا" و"تمويل خليجي" و"المدن" الاكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات "قرين قابضة" و"امتيازات" و"انجازات" و"م الاعمال" و"المعامل" الاكثر ارتفاعا.

يذكر ان "كويت 15" مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن أكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

ودعا خبيران اقتصاديان الى الاخذ بعين الاعتبار آراء ودور المتداولين والمساهمين فيما يتعلق بخطة تنمية وتطوير السوق المالي باعتبارهم يمثلون الشريحة الأكبر والأهم في بورصة الكويت والاقتصاد الوطني.

ورأى الخبيران في ورقة "توصيات المتداولين وصغار المساهمين" المقدمة الى مؤتمر "اصلاح البورصة وتطوير السوق المالي" الذي انطلق هنا امس ضرورة الاجتماع مع الخبراء لمناقشة المتطلبات آنفة الذكر وايجاد افضل السبل العملية لتنفيذها.

وقال محلل الأسواق عدنان الدليمي في الورقة بالنيابة عن مجاميع من المتداولين والمساهمين "إننا بحاجة ماسة الى قرار سياسي من الحكومة ومجلس الامة بوضع البورصة والاقتصاد في الاولوية".

واوضح الدليمي أن المتداولين بحاجة الى تعديل القانون ولائحته التنفيذية بأسرع ما يمكن ليكون متوازنا وجاذبا للمتداولين والمستثمرين ويأخذ بعين الاعتبار اصلاح المشاكل السابقة ويجب أخذ رأي المتخصصين من كان لهم دور في تعديل القانون. وأكد وجوب تعديل المادة "122" من القانون جذريا وخاصة الجانب التطبيقي منها بحيث تحقق التوازن بين التجاوزات والسيولة وتنظيم التداولات على اسس سليمة قانونيا وفنيا. وطالب الدليمي بتطبيق نظام صانع السوق للأسهم والمؤشرات فورا مشيرا الى ان جميع الأسواق المتقدمة يعمل فيها صانع سوق ما عدا سوق الكويت بالرغم من وجود متطلب واضح بالقانون.

ولفت الى ضرورة تعديل مادة الاستحواذ الالزامي "التي اصبحت مكبلة للمستثمرين وملكيات الدولة في البورصة" مشيرا الى أهمية تنظيم الانسحاب الاختياري وضوابط السيطرة على الشركات وحماية حقوق الأقليات ومنهم صغار المساهمين.

وأشار الى اهمية التطبيق الصحيح لمعايير الافصاح والشفافية والحوكمة للتأكد من عدم استغلال المعلومات الداخلية وضرورة تجاوب الجهات المعنية مثل وزارة التجارة وهيئة اسواق المال والبورصة والمقاصة وغيرها في استرجاع حقوق المساهمين المفقودة للشركات التي خرجت من السوق لاسباب متعددة والعمل على حفظ حقوقهم من الضياع مستقبلا.

وشدد الدليمي على ضرورة "تفعيل حقيقي لدور المحفظة الوطنية كمستثمر وداعم للسوق وصانع سوق والمحافظة على استقرار السوق".

من جانبه دعا الخبير والمتخصص في قانون هيئة اسواق المال بدر الملا الى التنسيق بين كل مكونات الاقتصاد الوطني مثل غرفة التجارة والصناعة واتحاد شركات الاستثمار والبنوك والمتداولين والمساهمين والجمعية الاقتصادية وغيرهم للخروج بقوانين وتشريعات فعالة وتفادي تعارض المصالح.

وقال الملا إن المتطلبات الاساسية لذلك تتضمن الانتهاء من خصخصة البورصة لتفعيل دورها والتعرف على النظام الجديد ويجب أخذ رأي المتداولين والمساهمين في شكل البورصة الجديدة وطريقة عملها.

ولفت الملا الى اهمية الاسراع في تنفيذ خطة التنمية والمشروعات الاستراتيجية واشراك القطاع الخاص في تنفيذها داعيا الى تأسيس كيان قانوني ورسمي يمثل المساهمين والمتعاملين بالسوق امام الحكومة والمجلس والهيئات الاقتصادية.

وأكد ضرورة التطبيق الفوري لعملية التحقق المسبق بين الوسطاء والمقاصة والبنوك والبورصة لمعرفة رصيد الأسهم والنقدية المتوفرة في حساب العميل وكذلك الربط بين المقاصة والبنوك لتسهيل عملية التداول وتحويل الأموال.

واشار الى اهمية تفعيل اداة البيع على المكشوف مع الضوابط اللازمة لحماية السوق لتوفير أدوات متكاملة لادارة المخاطر كما هو الحال في الأسواق المالية العالمية مبينا أهمية تفعيل دور ادارات المخاطر وتطبيق القوانين بشكل حقيقي بحيث لا تكون تحت مظلة الادارة والملاك.